



مؤسسة إنكي للدراسات والبحوث

Enki Foundation for Studies and Research



من التحالف العضوي إلى المنافسة الصفرية:

إعادة صياغة موازين القوى
على رقعة الشطرنج اليمنية

تقدير موقف

م. م جعفر حسون عباس

عضو اللجنة السياسية في مؤسسة إنكي

المقدمة

بناءً على المعطيات الراهنة والأحداث المتسارعة في 30 كانون الأول 2025، وبموجب أدوات التحليل الاستراتيجي والنظريات السياسية، سنقوم بدراسة أبعاد الصراع السعودي - الإماراتي وتداعياته الجيوسياسية، في لحظة فارقة تشهد انتقالاً من إستراتيجية «احتواء الخلاف» إلى إستراتيجية «فرض الأمر الواقع».

أولاً: التأسيس النظري للجذور البنيوية للصراع

- تحلل الأزمة الراهنة عبر عدة نظريات في العلاقات الدولية:
1. منظور الواقعية البنيوية (جون ميرشايمر): الدول في النظام الفوضوي تسعى لتعظيم قوتها لضمان بقائها. وما نشهده في هذا الصراع هو انتقال من «التحالف الموجه ضد عدو مشترك» إلى «صراع الهيمنة الإقليمية».
 2. توازن التهديد (ستيفن والت): مع تراجع الخطر الوجودي المباشر لأنصار الله على العواصم (بفعل الهدنات أو توازن الرعب)، بدأت الدولتان في إعادة تعريف «التهديد».

السعودية ترى في السيطرة الإماراتية على الموانئ والممرات المائية (سقطرى، ميون، والمكلا) «تهديداً استراتيجياً» يطوق نفوذها البحري، بينما ترى الإمارات في محاولة السعودية تقليص نفوذ حلفائها (المجلس الانتقالي الجنوبي) تهديداً لاستثماراتها الجيوسياسية طويلة الأمد.



3. المعضلة الأمنية وتضارب المصالح: تتجلى المعضلة في أن الإجراءات «الدفاعية» التي يتخذها طرف لتأمين مصالحه، يراها الطرف الآخر إجراءات «هجومية».

أ. المصالح السعودية: تسعى السعودية إلى «يمن موحد مستقر» تحت مضلة «مجلس القيادة الرئاسي» لضمان أمن حدودها وتأمين ممر بري (أنبوب نفط) نحو بحر العرب.

ب. المصالح الإماراتية: تركز الإمارات على «تأمين الخطوط الملاحية» وتفضيل اليمن الجنوبي حليف وقوي، مما يمنحها نفوذاً دائماً في مضيق باب المندب وخليج عدن.

ثانياً: من التكامل إلى «المباراة الصفرية» (نموذج اليمن وليبيا)

يعاني مجلس التعاون الخليجي حالياً من تصدع في «الهوية الوظيفية» وفق نظريات التكامل الدولي:

1. نظرية المباريات: انتقلت العلاقة من «مباراة غير صفرية» (الكل يربح من تقييد حركة ايران في الخارج) إلى «مباراة صفرية»؛ إذ أن ربح الإمارات لنفوذ في ميناء المكلا يُترجم كخسارة لنفوذ السعودية.

2. السيناريو الليبي والتقسيم الوظيفي: يلوح في الأفق سيناريو «تجميد الصراع» مع تقسيم اليمن إلى مناطق نفوذ وظيفي (إدارة التنافس داخل التحالف). هذا قد يؤدي إلى نشوء إدارتين متوازيتين: واحدة مدعومة سعودياً في الشمال والشرق (حزب موت)، وأخرى مدعومة إماراتياً في الجنوب والساحل الغربي.

ثالثاً: الأبعاد الجيوسياسية والتنافس الاقتصادي

الصراع الحقيقي هو صراع «الجيوبولتيك البحري»:

1. الممرات والمضايق والموانئ: السيطرة على خليج عدن وبحر العرب هي الجائزة الكبرى. السعودية تريد كسر ارتهاؤها لمضيق هرمز عبر إنشاء موانئ ومنفذ بري في



حضر موت والمهرة، في المقابل، تسعى الإمارات لتكون «مشغل الموانئ الأول في المنطقة» المهيمن على نقاط التماس في طريق الحرير الصيني، وفي ذات الوقت حجر الزاوية البحري في ممر (الهند-أوروبا IMEC) المدعوم أمريكياً. هذا التنافس يجعل من موانئ اليمن نقاط ارتكاز إستراتيجية لا يقبل أي طرف التنازل عنها للآخر.

2. التنافس النفطي (أوبك بلص OPEC+): الخلاف سيادي بامتياز؛ فالسعودية ترى في «أوبك+» أداة لفرض نفوذها السياسي والاقتصادي عالمياً، بينما ترى الإمارات أن سياستها الإنتاجية المستقلة جزء من هويتها كقوة صاعدة، وأي «حرب حصص» قد يؤدي لانتهاء الأسعار، ما يخدم المستهلكين الكبار ويدمر الخطط التنموية للسعودية (رؤية 2030).



رابعاً: الفواعل الخارجية والمواقف المتقاطعة

1. الموقف الأمريكي (المراقب المتوجس): يهدد الخلاف مشروع الممر الهندي - الأوربي (IMEC) الذي يعتمد على التكامل بين الإمارات والسعودية، والذي تهدف الولايات المتحدة من خلاله إلى تقويض مشروع طريق الحرير الصيني. لذلك قد تلجأ الولايات المتحدة إلى سياسة «التوازن من الخارج» لمنع هيمنة طرف على الآخر.
2. الموقف الصيني (الاستثمار في الفراغ): ترى الصين في تصدع العلاقات بين الطرفين فرصة لإجهاض مشروع الممر الهندي الأوربي الذي يمر عبر الدولتين، وإضعاف الكتلة الخليجية مما يسهل التفاوض مع كل طرف على حدة، ويرز مسارات «طريق الحرير» كبديل عن المشاريع المتعثرة بسبب الخلاف.
3. الموقف الإسرائيلي: تجد في الإمارات شريكاً آمناً (اتفاقيات إبراهيم) والذي يشاركها القلق من الممرات المائية (سيطرة أنصار الله). قد تدعم ضمناً النفوذ الإماراتي في الجزر والموانئ لضمان أمن الملاحة بعيداً عن تهديدات أنصار الله، وتقلبات السياسة السعودية المربوطة بالملف الفلسطيني.
4. الموقف الإيراني: تعتمد إيران استراتيجية «المرونة الدبلوماسية» عبر تفعيل سياسة خفض التصعيد مع السعودية، مما يتيح لها هامشاً حركياً أوسع للمناورة الإستراتيجية وسط التباين السعودي-الإماراتي. وتهدف إيران من ذلك إلى تحفيز الانتقال من صيغة «الأمن الجماعي التقليدي» التي تأسس عليها مجلس التعاون عام 1981، نحو نموذج «العلاقات الثنائية المستقلة»، بما يؤمن لها القدرة على صياغة تفاهمات منفصلة مع كل دولة على حدة. كما تسعى إيران إلى استثمار هذا المناخ لتعزيز فكرة قيام تحالفات إقليمية موسعة تحت مظلة «التحالف الإسلامي، أو التعاون الإسلامي» تكون هي ودول مجلس التعاون جزءاً منه، إلى جانب باكستان وتركيا.

5. موقف أنصار الله: المستفيد الأكبر؛ يراقب «تآكل التحالفات» لاستثماره في تثبيت شرعيته كقوة وحيدة متماسكة، وقد يميل لتقديم تهدة تكتيكية للطرف (الأقوى) الذي يضعف الآخر أكثر.

خامساً: التقدير الإستراتيجي «مرحلة كسر العظام»

من المنظور الإستراتيجي، تجاوز الصراع مرحلة «العتاب الدبلوماسي» ليدخل مرحلة «تجريد الأوراق الإستراتيجية»، والتي يمكن تفصيلها فيما يلي:

1. السعودية «إستراتيجية السعودية العسكرية وتفكيك الشبكات»: تعمل السعودية حالياً على إنهاء نفوذ «الأذرع المحلية» الموالية للإمارات، عبر إحلال «قوات درع الوطن» (ذات التمويل والولاء السعودي المباشر) في المناطق الحيوية كحضر موت والمهرة. الهدف الإستراتيجي هنا هو حرمان الإمارات من «الوكلاء على الأرض»، مما يجعل وجودها العسكري المباشر معزولاً ومكشوفاً.

2. الإمارات «إستراتيجية الأمر الواقع»: تراهن الإمارات على رسوخ نفوذها في العقد الملاحية (عدن، سقطرى، بربرة). إستراتيجياً، تعمل الإمارات على تعزيز التحالفات غير التقليدية (عبر قنوات التطبيع أو مع قوى دولية) لتثبيت أقدامها كقوة «مشغل للموانئ» لا يمكن تجاوزها، معتمدة على إن كلفة إزاحتها عسكرياً ستكون باهظة جداً على استقرار سوق النفط والملاحة العالمية.

3. تآكل التنسيق الاستخباري البيئي: يلاحظ توقف غرف العمليات المشتركة عن تبادل المعلومات الحساسة حول تحركات أنصار الله، وبدأ مرحلة «الرصد المتبادل». هذا يعني أن كل طرف بات يتعامل مع تحركات الآخر ك«نشاط معادي» أو «منافس» يجب إجهاضه، مما يرفع من مخاطر الاحتكاك العسكري غير المحسوب.



سادساً: السيناريوهات البديلة لرد الفعل السعودي:

1. السيناريو الأول «الحسم بالوكالة»: تحريك «قوات درع الوطن» (أول قوة قتالية لمجلس القيادة الرئاسي) للسيطرة على المنشآت الحيوية في حضرموت والمهرة بدعم جوي تحذيري، لكسر احتكار المجلس الانتقالي الجنوبي (المدعوم إماراتياً) للأرض وفرض واقع جديد.
2. السيناريو الثاني «العزل الدبلوماسي الشرعي»: صدور مرسوم من مجلس القيادة الرئاسي يعلن القوات الموالية للإمارات «غير قانونية»، لتحويل وجدودها إلى «تدخل غير مشروع» دولياً.
3. السيناريو الثالث «الإكراه الاقتصادي»: إغلاق منفذ البطحاء البري، فرض قيود على شركات دبي، أو الضغط عبر حصص «أوبك+» لمقايضة النفوذ في اليمن بالوصول للسوق السعودي.
4. السيناريو الرابع «التفاهم الاستراتيجي المر»: تدخل وسيط لصياغة اتفاق «خروج آمن» يحفظ هيكل التحالف ظاهرياً ويمنع الفراغ الاستراتيجي.

الخلاصة والنتيجة المتوقعة

التصعيد الحالي هو نتيجة طبيعية لتحول «حلفاء الضرورة» إلى «منافسين جيوسياسيين». السعودية في كانون الأول 2025 تتبنى «القيادة الحازمة» ولا تسمح بمنافس في فئاتها الخلفي.

النتيجة المتوقعة: إذا لم يحدث توافق قسري بضغط أمريكي، فسيتجه الموقف نحو «نظام إقليمي ثنائي القطبية» داخل منطقة الخليج، وتشكيل محاور فرعية، وقد تتشكل تحالفات غير متوقعة لخلق توازنات جديدة في ظل «التقسيم الوظيفي الناعم» لليمن.